

نحو مفهوم متطور لتحليل انحرافات تكاليف

المزيج والعائد لأغراض الرقابة

دكتور مكرم عبد المسيح باسيلي
كلية التجارة - جامعة المنصورة

تطور الفكر المحاسبى تطورا كبيرا خاصة فى الآونة الاخيرة ، وأصبح يعتمد بشكل كبير على الاساليب الكمية والعلوم السلوكية فى حل المشاكل المحاسبية التى تعترض مسييرة المنشآت المختلفة فى كافة القطاعات بغرض تحقيق أهداف تلك المنشآت على الوجه الأكمل .

وتعتبر الرقابة على التكاليف احدى هذه الاهداف وتحليل انحرافات التكاليف أحد أركان هذه الرقابة ، سعيا وراء توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات المناسبة التى تفيد إدارة المنشآت فى اتخاذ القرارات الادارية بالشكل المناسب وفى الوقت المناسب .

وقد حظى انحرافى المزيج والعائد بقدر كبير من اهتمام المحاسبين ، وتعددت الاراء وتطورت حول كيفية تحليل تلك الانحرافات بالقدر الذى يتيح لإدارة المنشأة قدر أكبر من المعلومات المفيدة والمناسبة ، سواء فى الأجل القصير أو الأجل الطويل ، وفى ظل التغيرات فى المستوى العام للأسعار ، أو فى ظل ثبات الاسعار . حيث أنه فى ظل التغير فى أسعار المدخلات فى الأجل القصير ، يختلف المزيج الفعلى للمدخلات عن المزيج المعيارى لها . وينعكس أثر ذلك على المخرجات وعلى انحراف العائد .

لذلك فقد تأسست عملية الانحرافات علوية فرض وجود دالة انتاج خطية تربط بين المتغيرات، وتجاهلات الترتيب الأولية أنه ليس يتوافر دائما الدالة الخطية، لأنه في ظل الأجل الطويل، والتغير المستمر في المستوى العام للأسعار، تتحول دالة الانتاج الى دالة غير خطية . الأمر الذي شذ همم المحاسبين للاستعانة بالاساليب الكمية كالبرامج الخطية وغيرها لتحليل تلك الانحرافات في ظل الظروف غير المؤكدة ، بالشكل الذي يستحدث مفاهيم متطورة لتحليل الانحرافات لتوفير المعلومات الضرورية واللازمة لاتخاذ القرارات .

ويهدف هذا البحث الى اجراء دراسة تحليلية للمفاهيم التي تعارف عليها المحاسبون في تحليل انحراف الميزج والعائد ، في محاولة للتوصل الى مفاهيم متطورة لتحليل تلك الانحرافات بشكل مستحدث ، بحيث يوفر قدر من المعلومات لم تكن متاحة من قبل في ظل التحليل التقليدي لانحرافات التكاليف .

وغنى عن القول ، أن هذا المفهوم المتطور لتحليل الانحرافات سوف يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق رقابة أفضل وأكثر فعالية ، لتمكنه من توفير قدر أفضل من المعلومات الهامة التي تفيده ادارة المنشآت في اتخاذ القرارات الناجحة في الوقت المناسب .

وبناء على ما تقدم ، فقد اعتمد الباحث على منهج علمي يركز على دراسة وتحليل ما سبق من مفاهيم لتحليل الانحرافات لتكون منطلقا نحو مفهوم مستحدث وجديد لتحليل الانحرافات المتعلقة بالميزج والعائد ، وذلك من خلال مبحثين هما :

المبحث الأول : دراسة تحليلية للمفاهيم المتعارف
عليها لتحليل انحرافات التكاليف .

المبحث الثاني : المفهوم المتطور لتحليل انحرافات
تكاليف المزيج والعائد .

المبحث الأول

دراسة تحليلية للمفاهيم المتعارف عليها لتحليل انحرافات التكاليف

تناولت الدراسات السابقة مفاهيم تحليل الانحرافات التقليدية التي غالباً ما اقتصر على تحليل الانحراف كمية (كفاية / استخدام) وانحراف سعر (معدل) والتي امتدت في بعض الأحيان إلى تحليل انحراف السعر إلى انحرافين هما انحراف صافي السعر ، وانحراف مزدوج ناتجاً عن محملة التغيير في الكمية والسعر معاً . بالإضافة إلى تحليل انحراف الكمية إلى انحرافين هما انحراف الخلطة (التشكيلة / المزيج) وانحراف صافي التغيير في الكمية ، أو انحراف في طريقة الصنع . ثم تطورت إلى انحراف المزيج وانحراف الصائد (١) .

كما تعرضت بعض الدراسات الأخرى (٢) إلى إدخال العنصر البشري إلى دائرة اهتمامها عند تحليل انحرافات التكاليف بالشكل الذي يبرز الانحرافات التي تنتج من أخطاء في التقدير

(١) من أمثلة ذلك :

- د . عباس مهدي شيرازي ، " أصول محاسبة التكاليف " ، المطبعة ، ١٩٨١ ، ص ٤٩٢ .
- د . محمد توفيق بلبع ، " التكاليف المعيارية لأغراض قياس وضبط التكاليف الفعلية " ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٣ ، ص ١٨٦ وما بعدها .
- د . عبد الحى مرعى ، محاسبة التكاليف لأغراض التخطيط والرقابة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٠ ، ص ٤٠ وما بعدها .
- د . منير سالم ، د . ابراهيم السامى ، " التكاليف المحددة مقدماً " ، دار الهنا للطباعة ، الطبعة الأولى ، لم يذكر اسم الناشر ، ١٩٧٠ ، ص وما بعدها .

(٢) د . مكرم عبد المسيح باسيلي ، " رؤية إدارية لتحليل انحرافات تكاليف المواد المباشرة لأغراض الرقابة " ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة - جامعة المنصورة المجلد الرابع ، العدد الأول ، ١٩٨٠ ، ص ١٣٧ وما بعدها .

الشخصي للمعيار ذاته ، وتحديد الاسباب والاشخاص المسؤولين
عن حدوث تلك الانحرافات ، ووضع أسس العلاج لها .

لذلك أرتأى الباحث أن يخصص هذا المبحث لاستعراض
الدراسات السابقة التي تناولت تحليل انحرافات تكاليف
المزيج والعاقد ، في محاولة منه للتعرف على أوجه القصور
التي شابته هذا التحليل لتقويمه وتطويره أن لزم الأمر ،
وسوف يستعرض الباحث بعض المفاهيم التقليدية والمستخدمة
التي تعارف المحاسبون على استخدامها عند تحليل انحرافات
التكاليف ، وسوف يبورها الباحث في مجموعتين :

أ - المفاهيم التقليدية خلال ما قبل الثمانينات .

ب - المفاهيم المستحدثة خلال الثمانينات .

(أ) مجموعة المفاهيم التقليدية خلال ما قبل الثمانينات

أ - وقد استعرض فيها بعض الكتاب (١) التحليل الثنائي
لانحراف التكاليف الى انحرافى الكمية والسعر ، ثم طور هذا
التحليل ، التحليل المبدئى لانحراف الكمية الى انحراف
العاقد . وقد اقتصر تحليل انحراف المزيج على اختلاف نسبة
التشكيل المعيارية عن نسبة التشكيل الفعلية لنفس عناصر
المدخلات ، دون أن يمتد الى اختلاف نسب التشكيل واختلاف
عناصر المدخلات أيضا فى نفس الوقت .

= ed., Houghton Mifflin Co., Boston , 1974, PP. 200 - 206.

(1) Gerald R. Crowingshied & Kenneth A. Gorman , Op cit . PP. 200 - 203.

٢ - الا أن كاتبها آخر (٢) فى أواسط فترة السبعينيات أشار الى تحليل انحراف الاستخدام الى أنحراف مزيج وانحراف عائد ، فضلا عن انحراف السعر ، فقد اتفق مع الكاتبان السابقان فى مدلول معنى انحراف المزيج ، الا أنه أضاف انحراف العائد ، والذى قصد منه دراسة مدى اتفاق العلاقات الهندسية بين المدخلات والمخرجات (العائد) الفعلية مع نظيرتها المعيارية .

وتوصل منها الى أن حاصل قسمة العائد على المدخلات يظهر معدل الكفاية الانتاجية .

٣ - ومع حلول عام ١٩٧٧ توصل كاتبان آخران (٢) الى كيفية استخدام أسلوب البرامج الخطية فى تحديد حجم الخلطة المثلى للمدخلات ، حيث أهتم لأول مرة بأثر التغيرات فى أسعار عناصر المدخلات على تحديد الخلطة المثلى لها بأقل تكاليف ممكنة وفى الأجل القصير ، كما تناولوا كيفية تحليل وتقويم انحرافات المزيج والعائد فى حالة اختلاف نوعيـة مفردات العناصر الداخلة فى تشكيلة المدخلات الفعلية عما كان يجب أن تكون عليه فى تشكيلة المدخلات المعيارية المثلى .

وقد ساهم استخدام هذا الأسلوب فى امكانية الاستعانة بتحليل الحساسية للخلطة الناتجة فى الدراسة الى أى مدى يمكن أن يحدث تغير فى معاملات عناصر المدخلات فى دالة الهدف المتعلقة بتخفيض التكاليف قبل أن يحدث تغير فى الخلطة

(1) J. Batty , " Standard Costing " , 4th ed. , Macdonald & Evans Ltd. , London , 1975, PP. 100 - 104.

(2) Harry I. Wolk , A.D. Hillman , " Materials Mix and Yield Variances , A Suggested Improvement " as cited by George J. Benston " , Contemporary Cost Accounting and Control " , 2nd ed . , CBI Publishing Co., Inc. , 1977, PP. 237 - 240.

المثالية الناتجة عن استخدام الجرامج الخطية . ويضيف الكاتبان السابقان " أنه علاوة على ما تقدم ، فإن التقلب في أسعار عناصر المدخلات يجعل من المعلومات الناتجة عن تحليل انحرافات المزيج بالشكل التقليدي معلومات مقللة (١)

وبفرض أن المنتج التام يحتاج الى مزيج من بعض المواد أ ، ب ، ج ، د وأن الخلطة المعيارية تمثلت في المادتين ج ، د بـ ٤٠٠ ، ١٢٠٠ رطل على التوالي وبأسعار معيارية للمواد هي ٠٢٢٥ ر ، ٠١٥٠ ر ، ٠١٢٥ ر ، ٠٢٠ ر جنيه على التوالي . واتضح أن الخلطة الفعلية تمثلت في المادتين ب ، د بـ ٤٢٠ ، ١٦٤٠ رطل على التوالي ، وكانت الأسعار الفعلية للرطل هي ٠٢٥ ر ، ٠١٢٥ ر ، ٠١٤٠ ر ، ٠١٦٠ ر جنيه ، وأنه باستخدام أسلوب الجرامج الخطية قد حدد الخلطة المثلى للمادتين ب ، د بمقادير ٤٠٠ رطل على التوالي .

وبناءً على تلك البيانات المتقدمة يمكن احتساب انحرافات المزيج والعائد والسعر من الجدول التالي (١) .

(2) I bid , P. 241.

جدول رقم (1) →

مصدر	خطة عملية باسعار معيارية	خطة عملية بنسب المخرج المعيارية	خطة عملية باسعار معيارية	خطة عملية	مصدر
أ	مليم ختيه	مليم ختيه	مليم ختيه	مليم ختيه	أ
ب	۲۵۰۰=۲۰۱۲۵x۴۲۰	۶۲۰۰=۲۰۱۵x۴۲۰	۵۱۰۰=۲۰۱۲۵x۴۱۲	۲۵۰۰=۲۰۱۲۵x۴۰۰	ب
ج	۲۲۲۴۰=۲۰۱۶x۱۶۴۰	۲۲۸۰۰=۲۰۲x۱۶۴۰	۲۲۹۶۰=۲۰۲x۱۶۴۸	۲۲۰۰=۲۰۲x۱۶۰۰	ج
د	۲۲۴۹۰	۲۹۲۱۰۰	۲۸۲۱۰	۲۷۲۰۰	د

(۷۲۱۰) انحراف سعر

(۹۹۰) انحراف مزيج

(۱۱۱۰) انحراف عاقد

۱۰۵۰ انحراف كلي

مليجنيه

ويتضح من هذا الجدول ان الانحراف الكلى وقدره 0.0105 في صالح المنشأة قد يحلل الى انحراف سعر 0.0076 في صالح المنشأة ، وانحراف عائد 0.0112 مليجنيه $(60) \times 0.185$ ، وانحراف مزيج 0.0099 وكلاهما في غير صالح المنشأة . وقد روعى عند احتساب انحراف العائد التركيز على الاختلافات بين المدخلات المعيارية والمدخلات الفعلية مقومة بالاسعار المعيارية مع افتراض ثبات نسب المزيج تحييد دورها مع التركيز على التغير في كميات المدخلات ، كذلك ارتكز احتساب انحراف المزيج على افتراض ثبات الكمية الفعلية مع التركيز على التغير في نسب المزج وفي نوعية عناصر المدخلات ، مع تجاهل الخلطة المعيارية .

ولا شك أن هذا التحليل لانحرافات العائد والمزيج يوفر أساساً لمعلومات غير سليمة تماماً ، وتؤدي الى قرارات خاطئة خاصة عند تحييد الخلطة المعيارية عند احتساب انحراف المزيج . مما جعل أحد الكتاب (١) يتساءل عن هذه الحالة المركبة فهل بالضرورة يكون انحراف العائد في صالح المنشأة عندما يكون اجمالي الكميات الفعلية أقل من اجمالي المدخلات المعيارية بغض النظر عن أثر التشكيلة على اجمالي التكاليف وبالعكس هل انحراف العائد يكون في غير صالح المنشأة بالضرورة عندما تزيد اجمالي المدخلات الفعلية عن المعيارية بقصد توفير التكاليف .

وغنى عن القول أن هذا التحليل الخاطيء مرده الاعتماد على الخلطة المعيارية غير السليمة وتجاهل الخلطة المثلى التي حددت عند استخدام البرامج الخطية ، ومن ثم كان من الواجب أن يتم التحليل بشكل آخر بحيث يبرز أن هناك قدر من الانحراف نتج عن اختلاف الخلطة المعيارية عن الخلطة المثلى

(1) C.R. Hasseldine , Mix and Yield Variances " The Accounting Review , XLII, No. 3, July , 1967, P. 507.

ويمكن بيان كيفية إجراء التحليل المستحدث من الجدول
رقم (٢) .

جدول رقم (٢)

مادة	خطة معيارية	خطة فعلية	خطة مشابهة	خطة فعلية بأسماء معيارية	خطة فعلية
ا	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
ب	٥٠٠٠ = ١٢٥٤٠٠	٣٢٠٠ = ١٥٤٢٠	٦٠٠ = ١٥٤٠٠	٣٠٠ = ١٥٤٢٠	٢٠٠ = ١٢٥٤٢٠
ج	٢٧٠٠ = ١٢٥٤٠٠	٣٢٠٠ = ١٢٥٤٠٠	٣٢٠٠ = ١٢٥٤٠٠	٣٢٠٠ = ١٢٥٤٠٠	٢٠٠ = ١٢٥٤٠٠

(٧٦١٠)

انحراف سعر

(١١٠٠)

انحراف كمية

(١٠٠٠)

انحراف تسوية

٥١٠

انحراف كلبي

مليم جنيه

ويتضح من هذا الجدول أن انحراف التسوية (١٠٠)
الناتج عن الخطأ في الاعتماد خلطة معيارية غير سليمة
وتجاهل الخلطة المثلى فضلا عن انحراف الكمية (١٠٠٪) مليم جنيه قد
أدى الى اجمالي انحراف قدره (٢١٠٠) وهو يعادل مجموع
انحرافى العائد والمزيج (١١١٠ + ٩٩٠) وفقا للتحليل
التقليدى .

ومن زوايا أخرى يتضح أن الخلطة المثلى وان كانت قد
أعدت وفقا للمعايير الهندسية وفي ظل الموارد النادرة
والمتاحة ، قد تجاهلت المسموحات الواجب توافرها نظرا
لتدخل العنصر البشرى فى التنفيذ ولأسباب أخرى خارج نطاق
ارادة المنشأة وهو ما قد تلافته الخلطة المعيارية والتي
تعتبر بمثابة الحد الأدنى لتكلفة المواد المباشرة اللازمة
للانتاج فى الأجل الطويل .

وسواء اعتمد المحاسبون عند تحليل الانحرافات على
البيانات الواردة بالجدول الأول أو الثانى فكلاهما ساهم
فى توفير قدر من المعلومات ، ومن ثم يصبح من الصعب الحزم
بأى من الأسلوبين قد ساهم فى توفير قدر أكبر من المعلومات
ومن ثم احكام الرقابة الفعالة .

٤ - وبالرغم من كل المحاولات السابقة فقد كان لبحث
أحد الكتاب (١) والذى تناول فيه التركيز على الطرق البديلة
لتحليل انحرافات المزيج والعائد التى تنتج عن التشكيلات
المختلفة للمواد المباشرة فى النشاط الانتاجى ، أثر كبير
فى اعتماد المحاسبين عليه فى تطوير مفهوم تحليل انحرافات
التكاليف خلال فترة الثمانينيات .

(1) Ibid., PP.441-515.

التعليق على فكر ما قبل الثمانينات :

ورغم التطور الكبير في الفكر المحاسبي ، إلا أن أحد المحاسبين (١) البارزين مازال متمسكا بالمفهوم التقليدي المرتبط بتحليل انحرافات المزيج والعائد ، والذي شاع استخدامه خلال السبعينيات . وعليه يمكن تلخيص الفكر المحاسبي في هذه الفترة بتحليل انحرافات المزيج والعائد على النحو التالي :

* انحراف المزيج = ويحتسب من المعادلة التالية :

$$\left(\begin{array}{l} \text{المدخلات الفعلية} \\ \text{المدخلات الفعلية} \end{array} \right) = \frac{\text{بنسب المزج المعيارى}}{\text{بنسب المزج الفعلى}} \times \text{سعر معيارى}$$

أو = (فروق الكميتين المعيارية والفعلية لكل مفردة من مفردات المدخلات) \times فروق السعر المعيارى لكل مفردة عن متوسط السعر المعيارى لمزيج المدخلات المعيارى .

أو = فروق نسبتى المزج المعيارى والفعلى \times اجمالى المدخلات الفعلية \times السعر المعيارى لكل مفردة من مفردات المدخلات .

كما يمكن احتساب انحراف العائد كما يلي : (٢)

(1) Charles T. Horngren , " Cost Accounting : A Managerial Emphasis " , Sth ed., Prentice Hall International , Inc , Englewood Cliffs , N.J., 1982, PP. 864 - 869.

(2) J.Batay,op. cit. ,p. 103.

٢ انحراف العائد : ويحتسب من المعادلة التالية

$$= (\text{عائد معيارى} - \text{عائد فعلى}) \times \text{سعر العائد المعيارى}$$

$$\text{أو} = (\text{مدخلات فعلية} - \text{مدخلات معيارية}) \times \text{متوسط سعر المدخلات المعيارية} .$$

$$\text{أو} = (\text{الخسارة الفعلية} - \text{الخسارة المعيارية}) \times \text{متوسط سعر المدخلات المعيارية} .$$

ويعتقد الباحث أن فكر السبعينيات يعتبر بمثابة الحد الأدنى المقبول لتحليل انحرافات تكاليف المزيج والعائد أو هو المستوى المبدئى للطموح أو المرغوب فى تحليل الانحرافات حيث اعتمد هذا الفكر على بعض الفرضيات التى يعرضها الباحث على النحو التالى :

١ - أن نسب الاستبدال بين عوامل الانتاج هى نسب ثابتة لاتتغير ، أى أن كل عامل انتاجى يمكن أن يحل محل عامل انتاجى آخر بنسب محددة وثابتة .

٢ - أن دالة الانتاج المعدة لعدة مستويات انتاجية هى دالة خطية ، أى يمكن التعبير عنها بيانياً بخط مستقيم ، بحيث تبرز العلاقة الخطية الثابتة بين المدخلات والمخرجات . كما يمكن التعبير عنها رياضياً بأنها ترتبط كمياً بعلاقة فنية بحثه بين مخرجات المرحلة الانتاجية ، ومدخلات عوامل الانتاج^(١) .

(١) Yaw M. Mensah , " A Dynamic Approach to the Evaluation of Input - Variable Cost Center Performance " The Accounting Review , Vol. LVII. No.4, Oct., 1982, P. 682.

ويعبر عن دالة الانتاج رياضيا بالمعادلة التالية :

$$K = \alpha \frac{F}{\beta}$$

حيث ترمز ك الى حجم المخرجات .

، ، ١ ، ب الى الكميات المطلوبة من المواد الخام

، أ ، ب .

، ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، الى المعاملات الفنية وفقا

لطبيعة العملية الانتاجية .

٣ - أن الاسعار التي تتخذ أساسا لتقويم الخلطة المثلى للمدخلات من عوامل الانتاج لا تتغير ، حيث يركز المديـــــر المسئول في تحديدها أما على أجتهد شخصي ، أو على ماتخطره به ادارة المشتريات ، أو وفقا لأفضل تقديرات للأسعار الجارية التي اعتمد عليها في تقويم المخزون السلعي .

وبناء على ماتقدم من فرضيات ، وتعليقا عليها ، يتضح :

١ - بالنسبة للفرضية الأولى ، فالثبات في نسب الاستبدال وأن كان ممكنا معياريا ، الا أنه لم يثبت صحته فعليـــــا ، فالاحلال لا يتصف دائما بصفة الثبات بين مدخلات عوامل الانتاج وينبغي أن يتمتع هذا الفرض بقدر من المرونة تتلائم والظروف المؤكدة السائدة والمتوقعة ، حيث أن مستوى الكفايـــــة **Efficiency** الفنية هو الذي يظهر قدرة المديـــــر المسئول على المحافظة على العلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات .

٢ - بالنسبة للفرضية الثانية ، فليس من صفات الكـــــة انتاج ان تكون دائما خطية لأنه اذا اختلفت العلاقة المثلى

Effectiveness بين المدخلات والمخرجات ، اختلف بالتالى فعالية المدير المسئول فى انجاز حجم النشاط المطلوب والمحدد مقدما من حجم معين من المدخلات (١) . لأن الشخص المسئول لاتوافر لديه القدرة ومستوى الكفاية الفنية المطلوبـة لتحقيق هذا الهدف ، فقد يحقق النشاط الانتاجى المطلوب بحجم أكبر من مدخلات الخامات التى تختلف عن المدخلات المعيارية (٢)

٣ - وبالنسبة للفرضية الثالثة ، أصبح التغير فى المستوى العام للأسعار هو سمة العصر ، وأصبح تجاهل هذه الحقيقة أمر غير مقبول فى ظل ظروف التضخم ، كما أصبح يتحتم أن يوضع هذا التغير فى الأسعار فى الحسبان عند تحليل انحرافات الميزج والعائد . لذلك ينبغى أن تنتخب أفضل الاسعار عند تقويم الخلطة المثلى لمدخلات عوامل الانتاج .

٤ - ان تحليل انحرافات الكمية الى انحراف ميزج وانحراف عائد لا يوفر القدر المطلوب من المعلومات لادارة المنشأة ، حيث ينبغى ان توفر المعلومات قدرا أكثر تفصيلا عن الانحرافات التى تسبب فيها التغير فى مستوى الكفاية الفنية ، والانحرافات تسبب فيها الخطأ فى اختيار المدخلات ، فضلا عن الانحرافات التى تسبب فيها التغير فى المستوى العام للأسعار ، وهذا القصور فى المعلومات كان محل نظر أصحاب الفكر فى مرحلة الثمانينيات .

(ب) مجموعة المفاهيم المستحدثة خلال الثمانينيات :

أولا : مفهوم Mensah فى ظل ثبات الأسعار

يرتكز مفهوم هذا الكاتب على قياس اداء الافراد

1 . Charles T. Horngren , op .cit . , P. 176.

" Efficiency is defined as the relationship between inputs and outputs...

Effectiveness is defined as the attainment of a predetermined goal.

(٢) دة . بكرم عبد المسيح باسيلي ، المرجع السابق ، ص ١٤٤ .

المسؤولين عن مراكز مسئولية معينة ، وتحليل الانحرافات
الناجمة وفقا لمفهوم مستحدث يتعلق باجراء تعديل فى الأسعار
المناسبة للمدخلات ، والكفاية الفنية للتشغيل مستعينا فى
ذلك بأسلوب البرامج الخطية .

وبفرض أن القيم التالية قد أتت معرفتها لانتاج حجم
مخرجات (ك) قدره ١٠٠٠ وحدة ، وأن تكلفة الوحدة من
مدخلات المواد أ ، ب كانت ٣ ، ٥ جنيه على التوالى ، وأن العلاقة
الفنية (حـ) قدرها ٤ ، وأن قيم α ، β = ٥٠ وبناء
على هذه البيانات يمكن صياغة النموذج الرياضى للبرامج
الخطية كما يلى :-

تخفيض التكاليف = د (ت) = ٣ أ + ٥ ب ----- (١)
تضع لفيد يمثل دالة الانتاج :

$$\text{ع} \quad ١٠٠٠ = \frac{١}{٢} \text{ب} + \frac{١}{٢} \text{أ} \text{----- (٢)}$$

ويمكن صياغة نموذج البرامج الخطية فى شكل معادلة
لاجرانج حتى يمكن حلها على النحو التالى :

$$\text{د (أ ، ب ، } \lambda \text{) = } ٣ \text{ أ + } ٥ \text{ ب - } \lambda (\frac{١}{٢} \text{ أ + } \frac{١}{٢} \text{ ب - } ١٠٠٠) \text{ (١)}$$

(١) وبحل معادلة لاجرانج يمكن استنتاج قيم أ ، ب ، λ .

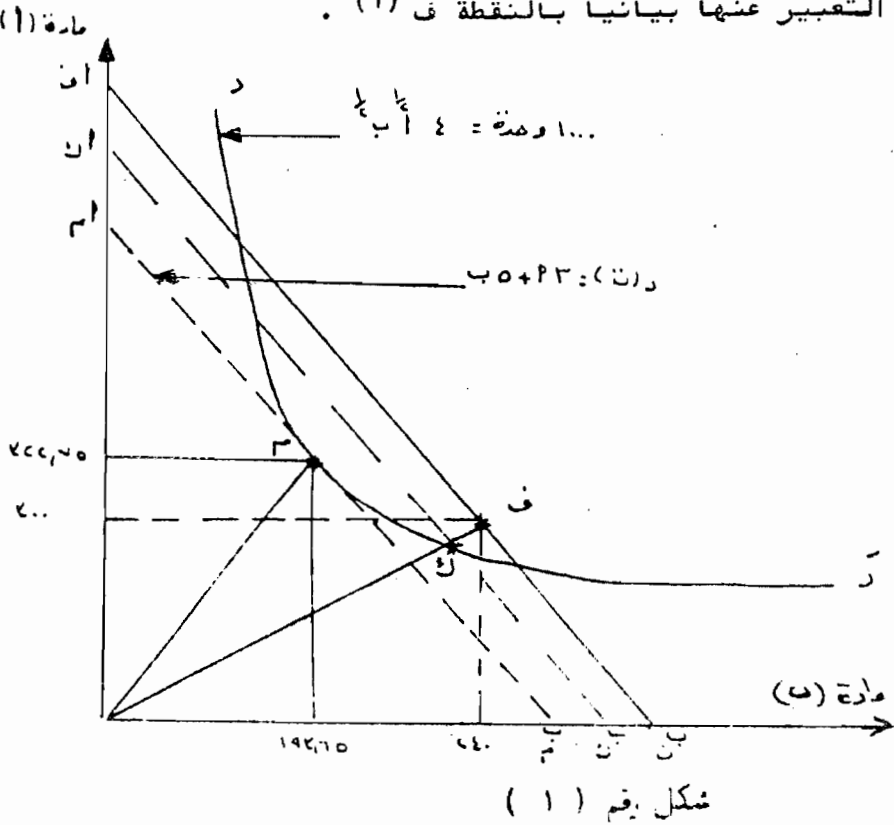
كما يلى :

$$\text{أ} = \frac{٢٥٠}{٣} \sqrt{\frac{٥}{٣}} \times ٢٥٠ = ١٢٩١ \times ٢٥٠ = ٣٢٢٧٣٨٦ \text{ رطل}$$

$$\text{ب} = \frac{٢٥٠}{٣} \sqrt{\frac{٣}{٥}} = \frac{٢٥٠}{١٢٩١} = ١٩٣٦٤٩٢ \text{ رطل}$$

$$\lambda = \frac{٢}{٥} \sqrt{\frac{٣}{٥}} \times ٢ = \frac{٢}{٧٧٤٦} \times ٢ = ١١٦١٩ \text{ رطل}$$

ومنها يمكن استنتاج أن نقطة الخلطة المثلى لمدخلات المواد الخام هي ٣٢٢٢٧٥ رطل من المادة أ و ١٩٣٦٥٠ رطل من المادة ب وهي النقطة (م) المبينة بالشكل البياني التالي رقم (١) . وإذا افترضنا أن المدخلات الفعلية للمواد الخام كانت ٣٠٠ رطل للمادتين أ ، ب على التوالي والتي يمكن التعبير عنها بيانيا بالنقطة في (١) .



(٢) وبالتطبيق في معادلة دالة الانتاج يمكن استنتاج المخرجات المعيارية الواجب أن تنتج من المدخلات الفعلية للمواد أ ، ب كما يلي :-

$$ك = ٤ = \frac{1}{٧} (٢٤٠) \times \frac{1}{٣} (٢٠٠) \times ٤$$

ويمكن احتساب معدل الكفاءة الانتاجية من المعادلة التالية :

$$١ - ٤ = \frac{١٠٠٠ - ١٠٧٣٣١٢٦}{١٠٠٠} = ٩٣٦٧ \%$$

ويتضح من الشكل السابق أن دالة الانتاج يعبر عنها في شكل منحنى (علاقة غير خطية) ولكنها تحقق قدر متساوى من المخرجات قدره ١٠٠٠ وحدة لأى نقطة تقع عليه . وتعتبر النقطة (م) هى النقطة المثلى أو المعيارية فى اختيار خلطة المدخلات .

وأن التحرك عنها يمكن أن ينتج عن سببين هما : (١)

١ - الاختيار غير الصحيح للمدخلات بسبب الأسعار المرتبطة بالمدخلات تؤدى الى مخرجات / ناتج غير سليم .

٢ - استخدام كميات فعلية من مدخلات المواد الخام تزيد عن الكميات المتوقعة فى دالة الانتاج .

وبناء على ماتقدم ، فقد توصل الكاتب الى امكانية قياس وتحليل انحرافات الكمية الى شقين هما : (٢)

١ .. انحراف كفاية فنية Technical Efficiency

وتقاس بفرق التكلفة عند النقطتين ك ، ف أى

= (التكلفة عند ك - التكلفة عند ف)

٢ - انحراف عن خطافى اختيار المدخلات Input Choice

وتقاس بفرق التكلفة عند النقطتين م ، ك أى

= (التكلفة عند م - التكلفة عند ك)

ويتضح للباحث مما تقدم أن النقطة (ك) تتسم بصفتين هما:

١ - انها تقع على منحنى دالة الانتاج مثل النقطة (م)

فهى من ناحية سوف يحقق ناتج قدره ١٠٠٠ وحدة من المخرجات بقدر أقل من المادة أ يعادل ٢٧٨ر٠١ رطل ،وقدر أكبر من مدخلات المادة ب يعادل ٢٢٢ر٤١ رطل ،لأنها تقع أسفل النقطة (م) .

٢ - أنها تقع على الخط الممتد من نقطة الأصل الى النقطة (ف) ، أى أن النقطة ك تمثل المدخلات الفعلية بعد تخليصها وتنقيتها من عوامل عدم الكفاية الفنية . أى ما يجب أن تكون عليه المدخلات الفعلية فى حالة عدم وجود أوجه قصور فى الاداء الفعلى ،ووفقا لنسب المزج الفعلية .

وعليه يمكن مقارنة انحراف الكفاية الفنية بانحراف العائد المحتسب وفقا للمفهوم التقليدى ،وهى تعرف بأقل من المدخلات المطلوبة التى تعطى مستوى المخرجات الطموح اذا كانت الخلطة الفعلية بنفس نسب المزيج فى الخلطة المثالية .

أى أن ك = ف (١ - ع)
 حيث ترمز ع لعوامل عدم الكفاية الفنية (١)

كذلك فإن انحراف الخطأ فى اختيار المدخلات يرجع الى أن أسعار مدخلات المادة (ب) أكبر من أسعار مدخلات المادة (أ) ، واستبدال المادة أ بالمادة ب أدى الى وجود انحراف غير مفضل . ويمكن أن يقارن هذا الانحراف أيضا بانحراف المزيج وفقا للمفهوم التقليدى السابق الاشارة اليه .

ويبرز الجدول التالى رقم (٣) كيفية احساب الانحرافات وفقا لمفهوم MENSAR :

جدول رقم (٣)

المسألة	التكاليف الفعلية	التكاليف المعيارية	التكاليف الفعلية	التكاليف المعيارية
١	عند النقطة (ف) جنيه $900 = 3 \times 300$	عند النقطة (لـ) مليم جنيه $834ر٠٣ = 3 \times 278ر٠١$	عند النقطة (م) رطل جنيه مليم جنيه $968ر٢٥٠ = 3 \times 322ر٧٥$	عند النقطة (م) رطل جنيه مليم جنيه $193ر٦٥ = 3 \times 64ر٢٥٠$
ب	$1200 = 5 \times 240$	$1112ر٠٤ = 5 \times 222ر٤١$	$968ر٢٥٠ = 5 \times 193ر٦٥$	$516ر٤٠ = 5 \times 103ر٢٠٠$
	٢١٠٠	١٩٤٦ر٠٧	١٩٣٦ر٥٠٠	٥١٦ر٤٠
	٥٤٠	١٩٤٦ر٠٧	٥٠٠ر٤٢	٣٠٧ر٥٠

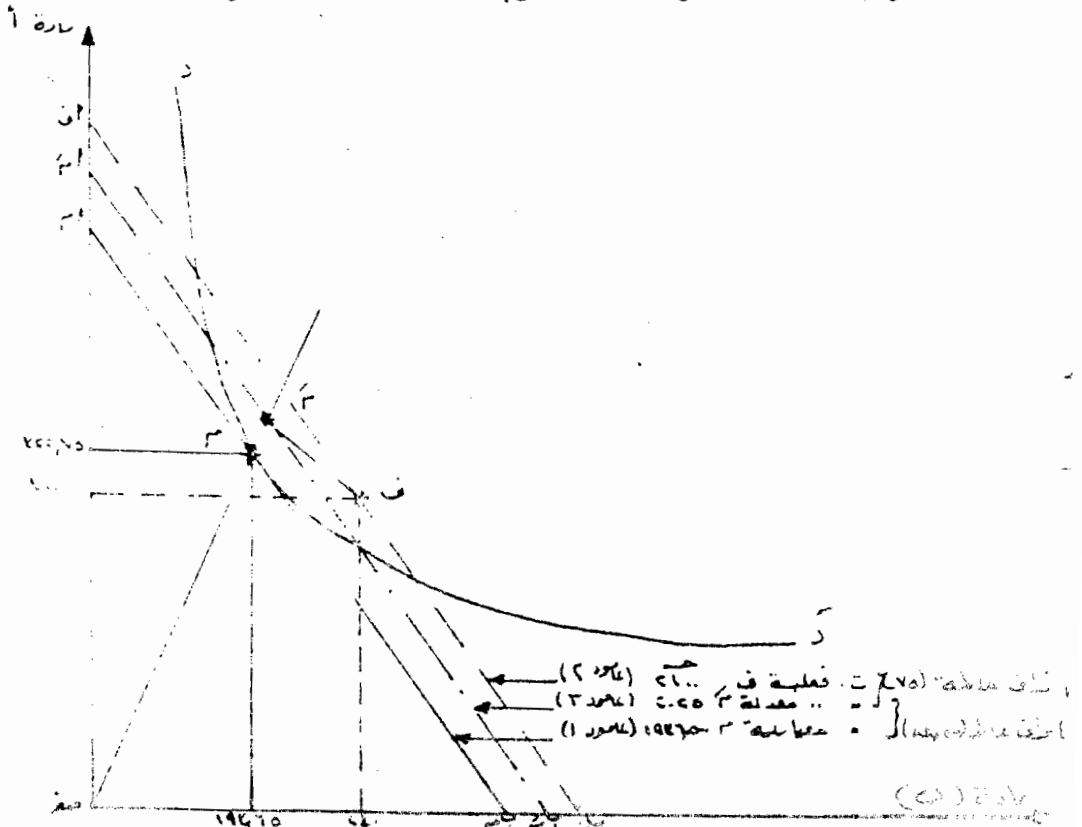
التكاليف الفعلية
التحويلات الكافية الفعلية
(١٥٣ر٩٣٠)

التكاليف المعيارية
التحويلات المدفوعات
(٩٥٧)

التحويلات الكافية
التحويلات الكافية
(١٦٣ر٥٠٠)

ويوضح من هذا الجدول أن الانحراف الكلي لم يتضمن انحراف السعر لأن أسعار المدخلات المعيارية تعادل أسعار المدخلات الفعلية . كذلك فإن اجمالي الانحراف وقدره ١٦٢٥٠٠ جنيه في غير صالح المنشأة ويمكن أن يحلل بطريقتين مختلفتين ، فوفقا للمفهوم التقليدي (١) يمكن أن يحلل الى انحراف مزيج (٧٥ جنيه) ، وانحراف عائد (٨٨٥٠٠ جنيه) ووفقا للمفهوم المستحدث يمكن أن يحلل الى انحراف الكفاية الفنية (١٥٣٩٣٠) ، وانحراف اختيار المدخلات (٩٠٥٧ جنيه) .

ويبين الشكل البياني التالي رقم (٢) كيفية تحليل الانحرافات بيانيا وفقا للمفهوم التقليدي المتعارف عليه .



شكل رقم (٢) تحليل انحرافات التكاليف وفقا للمفهوم التقليدي

٣ - يمثل الخط الواهل بين ف ، م / القدر المتساوى الخطى من الاحلال الذى تم بين المادتين أ ، ب حيث تمت المحافظة على العلاقة الخطية . حيث تتفق النقطتان فى حجم المدخلات الفعلية ، وتختلف فى نسب المزج بينهما مما أوجد انحراف المزيج رغم اتفاهما فى حجم المخرجات .

٤ - ان انحراف العائد هو ناتج الفرق بين النقطتين م ، م / فهما يتفقان فى نسب المزج ويختلفان فى حجم المدخلات ولايقعان على منحنى دالة الانتاج د / د / مما أدى الى حجم مخرجات مختلف . وبناء على ماتقدم ، يعاب على هذا المفهوم المستحدث لتحليل انحرافات التكاليف انها بنيت على مجموعة من الافتراضات غير المنطقية وهى :

- ١ - شبات نسب الاستبدال بين المادتين أ ، ب معياريا وفعليا .
- ٢ - شبات الاسعار المعيارية واتفاهما مع الاسعار الفعلية .
- ٣ - ان الانحراف الكلى وقدره ١٦٣ر٥٠٠ جنيه قد تم تحليله باسلوب مستحدث يختلف عن الاسلوب التقليدى ، وان كان قد أخذ فى الحسبان وجود دالة انتاج غير خطية .
- ٤ - ان كل اسلوب فى تحليل الانحرافات قد أوجد معلومات تختلف باختلاف أسلوب التحليل . ولاشك أن الاسلوب الواجب تفضيله هو الاسلوب الذى يقدم معلومات أوفى ومعرفة أدق بأسباب الانحرافات والاشخاص المسئولين عنها ، وكيفية علاجها ، واتخاذ القرارات السليمة .

٥ - ان مقارنسة انحراف العائد فى المفهوم التقليدى بانحراف الكفاية الفنية فى المفهوم المستحدث يبين الحد الأدنى للمدخلات اللازمة لانجاز حجم المخرجات المطلوب . ويرجع الاختلاف بينهما الى اختلاف مستوى الكفاءة المعيارية عن الفعلية ، رغم اتفاق نسب المزج بينهما .

ثانيا - تنقيح مفهوم Mensah فى ظل تغير الاسعار

ان افتراض اتفاق الاسعار الجارية لمدخلات المواد الخام فى الأجل القصير مع الاسعار المعيارية ، يعد افتراضا غير منطقي

خاصة ، اذا كانت المعايير قد أعدت لتغطية فترة زمنية من الزمن .
ولاشك ان التغيير فى أسعار المدخلات سوف يؤثر على اختيار
خلطة المدخلات ، فلو افترضنا ان الرطل من المادة الخام أ قد ارتفع
بمعدل ١ جنيه ($\frac{1}{4}$ ٣٣ ٪) ، ومن المادة الخام ب بمعدل ١ جنيه
(٢٠ ٪) فلاشك ان تحليل الانحراف فى ظل المفهوم التقليدى سوف
يتضمن انحراف السعر كما هو مبين فى الجدول التالى رقم (٤) .

جدول رقم (٤)

تحليل الانحرافات وفقــــا للمفهوم التقليدى
فى ظل الأسعار الجارية

المادة	ت . معيارية	ت . فعلية بنسب المزج المعيارى	ت . الفعلية
أ	رطل	مليمجنيه	جنيه
	$3 \times 32275 = 968250$	$3 \times 337500 = 1012500$	$4 \times 300 = 1200$
ب			
	$5 \times 19375 = 968750$	$5 \times 202500 = 1012500$	$6 \times 240 = 1440$
	<u>1936500</u>	<u>202500</u>	<u>2640</u>
	<u>51640</u>	<u>540</u>	<u>540</u>

انحراف السعر =

مادة أ : $(4 - 3) \times 300 = 300$ جنيه

مادة ب : $(6 - 5) \times 240 = 240$ جنيه

540 جنيه

انحراف المزيج = (75) جنيه

انحراف العائد = (88500) جنيه

اجمالى الانحراف = 703550 جنيه

الا أنه ينبغى على المدير المسئول عن اعداد برنامج الإنتاج
المعيارى أن يعيد النظر فيه حيث سوف تتغير خلطة المثلى للمزج
الخلطة المعيارية تبعاً للتغيير فى

لذلك ينبغي عند تحليل الانحرافات في ظل المفهوم المستحدث أن تعدل الخلطة المثلى تبعا للتغير في الأسعار كما هو مبين بالجدول رقم (٥) التالي :

جدول رقم (٥)

تحليل الانحرافات وفقا للمفهوم المستحدث في ظل الأسعار الجارية

التكاليف الفعلية		التكاليف المثلى		التكاليف المعيارية	
رطل حبة	رطل حبة	رطل حبة	رطل حبة	رطل حبة	رطل حبة
١١٠٠ = ١ × ٢٠٠	١١٩٦.٠٤ = ١ × ٢٧٨.٠٤	١٢٢٤.٧٦ = ١ × ٣٠٦.٦٦	١٢٢٤.٧٤ = ٦ × ٢٠٤.٦٢	١٦٨.٢٥٠ = ٣ × ٣١٢.٧٥	١٦٨.٢٥٠ = ٥ × ١٩٢.٦٥
١١٠٠	١١٩٦.٠٤	١٢٢٤.٧٦	١٢٢٤.٧٤	١٦٨.٢٥٠	١٦٨.٢٥٠
٥٠	٦٤١.٥٠	٥٠٠.٨٢	٢٤١.٥٠	٥١٠.٣١	١١٣.٦٠٠

انحراف نسبة
٥١٣ (بمعدل)

انحراف اختيار الدخلات
٣ - بمعدل

انحراف الفية
١١٣ (بمعدل)

الانحراف الكلي
٣٥٠ (٧ - ٣٥٠) في عر صالح الفية

(١) يمكن استنتاج كميات أ ، ب في ظل الخلطة المثلى

من معادلة لاجرانج ، والتي تعرض على النحو التالي :

$$د (أ ، ب ، \lambda) = ١٤ + ٦ب - \lambda (٤ + \frac{1}{4}ب - \frac{1}{4}أ - ١٠٠٠)$$

ومنها يمكن استنتاج مقادير :

$$٢٥٠ = أ = \sqrt[3]{\frac{1}{4}} \times ٢٥٠ = ١٢٢٥ \times ٢٥٠ = ٣٠٦.٦٦ \text{ رطل}$$

$$٢٥٠ = ب = \sqrt[3]{\frac{1}{4}} \times ٢٥٠ = -٨١٧ \times ٢٥٠ = ١٠٤.٢٤ \text{ رطل}$$

$$\frac{1}{4} = \lambda = \sqrt[3]{\frac{1}{4}} \times ٢٥٠ = ٤٠.٨٥$$

ويتضح من هذا الجدول مايلي :

١ - أن الخلطة المثلى فى الأجل القصير فى ظل التغيير فى الأسعار ، ووفقا لمعادلة لاجرانج سوف تكون ٣٠٦ر١٩ رطل من المادة أ ، ٢٠٤ر١٢ رطل من المادة ب .

٢ - بمقارنة الجدول رقم (٣) بالجدول رقم (٥) يتضح أنه فى ظل التغيير فى مستوى الأسعار الجارية عن الأسعار المعيارية وقت أعداد برنامج الانتاج المعيارى ، ما يلى :

أ - انخفاض انحراف اختيار المدخلات من (٩٠٧٠) جنيه فى غير صالح المنشأة الى ٣٠ فى صالح المنشأة ، وهذا يدل على أن المدير المسئول عن مركز المسئولية قد اتخذ القرار السليم حول تحديد حجم الخلطة المثلى فى ظل ظروف الأسعار الجارية السائدة .

ب - زيادة انحراف الكفاية الفنية من (١٥٣ر٩٣٠) جنيه فى غير صالح المنشأة الى (١٩٣ر٥٠٠) جنيه فى غير صالح المنشأة وهذا يعنى أن الكفاءة الفنية لعوامل الانتاج قد انخفضت عما كان موجودا من قبل . وهذا يستدعى من المدير المسئول أن يبدأ فى اتخاذ القرارات الحاسمة نحو احكام الرقابة على الاداء أثناء التشغيل بغية رفع مستوى الكفاءة ، الفنية لعوامل الانتاج المختلفة .

ج - ظهور انحراف التسوية وهو ناتج عن الخطأ فى التنبؤ بالأسعار المتوقع أن تسود عند التشغيل مما أدى الى اختلاف الخلطة المعيارية عن الخلطة المثلى حيث يبلـغ

(٥١٢) جنيه فى غير صالح المنشأة . وهذا يستدعى بسذل المزيد من العناية عند تقدير أسعار مدخلات عوامل الانتاج وعند تحديد حجم الخلطة المعيارية فى الاجل القصير والطويل ولا شك أن ادارة المشتريات تلعب دورا بارزا فى هذا المجال.

د - ليس من الضرورى اجراء مقارنة بين انحراف الكمية التقليدى بشقيه (المزيج والعائد) ، بما يقابله فى ظل المفهوم المستحدث (انحراف الكفاءة الفنية ، وانحراف اختيار خلطة المدخلات) بسبب الاختلافات فى النتائج بينهما وذلك بسبب اختلاف الأسعار الجارية عن الأسعار المعيارية .

ومما تقدم يتضح أن انخفاض مستوى الكفاءة الفنية قد تجاوز وفورات التكلفة التى حدثت بسبب حسن اختيار خلطة المدخلات . ومما لاشك فيه أن هذا المفهوم المستحدث يوفر قدر من المعلومات كانت غير متاحة فى ظل المفهوم التقليدى .

وبالاضافة الى ما تقدم فان استخدام اسلوب تحليل الحساسية سوف يسهم فى تحديد الى أى مدى يمكن للتغيير فى مستوى الأسعار الجارية أن يتغير دون أن يتبعه تغير فى حجم الخلطة من مدخلات عوامل الانتاج وكلما اتسع مدى التغير كلما ارتفعت درجة المرونة عند اعداد المعايير ، وأصبح لقيم الانحرافات معنوية ملموسة عند اتخاذ القرارات .

المبحث الثاني المفهوم المتطور لتحليل انحرافات تكاليف المزيج والعائد

ان التفكير المنطقي يتطلب عند البحث عن مفهوم متطور للفكر المحاسبي في الفترة المبكرة لمرحلة الثمانينيات البحث عن أوجه الانتقادات التي توجه لفرضيات غير منطقية والتي بنى عليها الكتاب السابقون مفاهيم تقليدية ومستحدثة حول تحليل انحرافات التكاليف . فقد أعتمد فكر الكتاب على أن دالة الانتاج غير الخطية تعنى تساوى أحجام المخرجات وتوصلوا الى أن انحرافات المزيج والعائد سوف يفشل في تمييز القرار المناسب المصحح لتجنب أى تكرار في الانحرافات غير المفضلة في المستقبل . كما توصل البعض الآخر الى الاهتمام بأثر التغير في الاسعار على اختيار مدخلات الخلطة ، مع معلومية دالة الانتاج غير الخطية مما يتيح معلومات أكثر فائدة من المعلومات التي كانت تتوافر في ظل المفهوم التقليدى .

وقد اعتمد Mensah على مجموعة من الافتراضات لاتتفق وطبيعة الحال ، مما شاب مفهومه ببعض القصور التسي تحتاج الى تقويم ، ومن أهم هذه الافتراضات ما يلي :

١ - أن مفهوم الكاتب صالح في كافة الظروف . وهو يفرض اتضح صحته فقط في حالة وقوع النقطة الممثلة للاستخدام المعياري على الخط المستقيم النابع من نقطة الأصل التسي النقطة الممثلة للاستخدام الفعلي ، ويتقاطع منحني الاستخدام في نقطة تمثل الخلطة المثلى للمدخلات .

٢ - يفترض أن أسعار مدخلات الخلطة قد أعدت مقدما بشكل صحيح بعد دراسة الظروف المتوقع أن تسود مستقبلا فإذا كان هذا الفرض صحيحا فهذا معناه عدم ضرورة حدوث انحراف في اختيار خلطة المدخلات . ولكن احتساب هذا الانحراف يعني أن هذا الفرض غير صحيح .

٣ - يفترض الكاتب أن العائد في مدخلات الخلطة الفعلية عن المعيارية لها نسب ثابتة ومحددة ، ولم يميز بين العائد العادي ، والعائد غير العادي .

٤ - يفترض الكاتب تناسق منحنى دالة الانتاج ، حيث أنه أن أى نقطة تقع على المنحنى تحقق حجم مخرجات واحد ومعين وهو فرض غير صحيح . لأنه قد يتضمن منحنى دالة الانتاج عدة قيود تخضع لها دالة الهدى ، مما يؤدي الى تقسيم المنحنى الى عدة مراحل كل منها يحقق حجم مخرجات معين ، مما يؤسس المنحنى بسمة عدم التناسق في ميله .

٥ - يفترض الكاتب أن دالة الانتاج غير خطية وتعبير في نفس الوقت عن تساوى مقادير المخرجات ، وهو افتراض متناقض ويمعب تصوره .

٦ - ان دالة الانتاج تعبر عن قيد فنى يمثل الحد الاقصى لمخرجات معينة يمكن التوصل اليها من كل خلطة مدخلات ، وهو في حقيقته يمثل مجموعة متصلة من القيود الفنية كل منها يمثل حد اقصى لمخرجات معينة من قدر معلوم من خلطة المدخلات .

يرى الباحث أن الخلطة المثلى لمدخلات عوامل الإنتاج هي التي تحقق هدف إدارة المنشأة وهو تخفيض التكاليف التي أدنى حد ممكن ، الأمر الذي يتطلب تنقيح نموذج *Mensah* وتنقية دالة الإنتاج من عوامل عدم الكفاية أو الفاقد غير العادي ، بحيث لا تكون دالة الإنتاج مثالية بقدر ما تكون معقولة وممكنة التنفيذ .

ويضيف كاتب آخر (١) أنه بمجرد تحديد مستوى معين للمخرجات يمكن أن تمثل دالة الإنتاج بقدر متساوي من كل الخلطات المتاحة للمدخلات أو العمليات التشغيلية التي تحقق هذا المستوى المعين من المخرجات . وأن تمثل كل عملية إنتاجية في دالة الإنتاج بكميات المدخلات المعيارية من المواد الخام ، والتي تمثل الاستخدام المعياري للمدخلات الذي يحقق حجم المخرجات المستهدف .

أولا - التحليل البهائي لانحرافات التكاليف

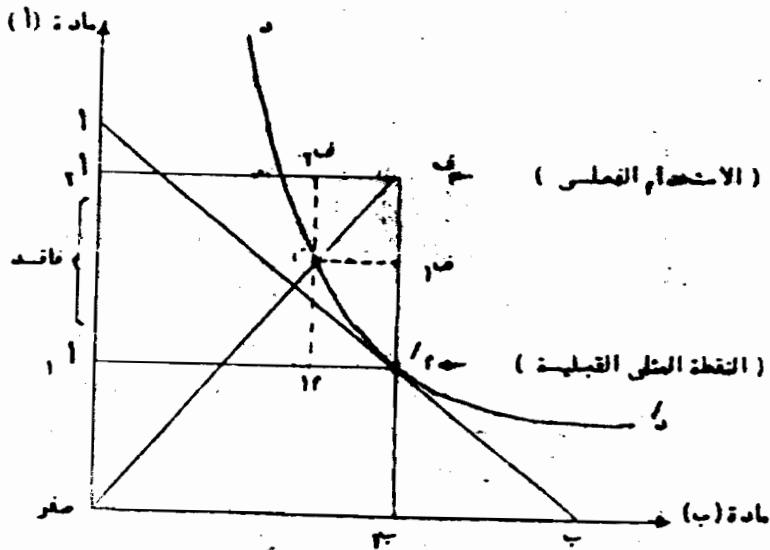
يبني هذا المفهوم المتطور على فرضيتين أساسيتين هما :

١ - أن دالة الإنتاج غير خطية ، وأن المنحنى D/D هو عبارة عن مجموعة من المراحل المتصلة كل منها يقدم مستوى مدخلات معين من خلال مدى معين من المدخلات المتاحة التي تحقق هذا الغرض بأقل تكاليف ممكنة .

٢ - أن هناك نقطتين معياريتين تحققان الهدف الأنضيميل ورغم أن كليهما تقعان على منحنى دالة الإنتاج ، إلا أن الأولى (قبلية) وتقع بعيدا عن المدى المقبول لتحقيق حجم معين من المخرجات وهي النقطة $(/م)$ ، والثانية بعدية $(م)$ وتقع على

1) David J. Basko, Enrico Petri, " Use of the Production Function in the Calculation of Standard Cost Variances - An Extension " *The Accounting Review*, Vol.LIX,NO.3,July 1984, P. 489.

امتداد الخط الواصل من نقطة الاصل الى النقطة الفعلية (ف)
كما هو مبين في الشكل رقم (٣) .



شكل رقم (٣)

(تحليل انحرافات تكاليف الكفاية الفنية)

ويوضح من الشكل البياني السابق ما يلي :

- ١ - أن المنحنى د/د يمثل مرحلة معينة تحقق قدر معين من المخرجات ، وأن اختيار النقطة التي تحقق أقل التكاليف الممكنة والتي تتوقف على أسعار مدخلات عوامل الإنتاج .

٢ - ان الخط المستقيم أ ب يمثل دالة الهدف وهو تخفيض التكاليف الذى بنى على او فر قدر من المعلومات عن اسعار المدخلات التى يفترض ثباتها خلال فترة معينة من الزمن ،والتي تحتوى كل نقطة تقع عليه على قدر متساو من اجمالى التكاليف .

٣ - ان النقطة التى تحقق أدنى تكاليف ممكنة هى نقطة التماس بين القدر المتساو من المخرجات الممثل للانتاج الفعلى ،والقدر المتساو من التكلفة الممثل للاسعار المتوقعه (١) . ويشار الى تلك المرحلة بالنقطة المثلى القبلية (م / م) (*ex ante optimum*)
والتي تفترض أن خطة الانتاج لن تتعدل حتى ولو اتيحت معلومات جديدة عن أسعار مدخلات عوامل الانتاج .

في حين انه وفقا لمفهوم **Mensah** فقد اشتق النقطة المثلى القبلية من تقاطع الخط النازل من نقطة الاصل الى نقطة الاستخدام الفعلى (ف) مع منحنى دالة الانتاج في (م) وافترض انها النقطة المثلى ،في حين أن الخطة المعيارية أو المثلى ينبغي أن تحدد مقدما ،وكان هدفه من ذلك أن تقع النقطتان الفعليه (ف) والمعياريه (م) على خط مستقيم واحد ينبع من نقطة الأمل .

وبناء على ما تقدم يمكن تحليل الانحرافات الى مايلى :

١ - أن زيادة الاستخدام الفعلى لمدخلات عن المعيارية

لدالة الانتاج لتحقيق النقطة المثلى القبلية ،يرجع الى
الفاقد غير العادى .

٢ - التقدير الخاطيء لأسعار المدخلات المتوقعة أدى
الى اختلاف النقطة المثلى القبلية عن النقطة المثلى
البعديّة .

لذلك يجب فصل الانحرافات الناتجة عن الفقد غير العادى
فى انحراف كفاية فنية ، أما عن الانحرافات الناتجة عن
التقدير الخاطيء لأسعار المدخلات فقد ترتب عليه اختلاف
المزيج المعيارى عند النقطة المثلى القبلية وعند النقطة
المثلى البعديّة ، مما أدى الى انحراف فى اختيار خلطة
المدخلات أو فى المزيج ،ومن ثم فإن عدم الدقة فى التنبؤ
بأسعار المدخلات عند تخطيط دالة الانتاج ادى الى انحراف
اختيار المدخلات وان الفشل فى الاصل الى تدنية التكاليف
فى حدود النقطة المثلى القبلية أدى الى انحراف فى الكفاية
الفنية .

لذلك فقد رأى احد الكتاب (١) ضرورة تنقيح مفهوم
Mensah عند تحليل الانحرافات خاصة فيما يتعلق
بطرق احتساب انحراف الكفاية الفنية وانحراف اختيار
المدخلات .

فوفقاً لمفهوم Mensah فقد افترض أن الفقد يحدث أثناء التشغيل بنسبة متساوية في الاستخدام الفعلى والاستخدام المعيارى . وأن حدث فقد في احدى المدخلات سوف يحدث في المدخلات الاخرى بنسبة ثابتة . وهذا افتراض لا يتمشى مع حقائق الامور .

ويؤكد ذلك الكاتب السابق بقوله أنه يستدل من الشكل البيانى السابق أن النقطة م / تمثل ادنى تكاليف ممكنة والتي تحقق خلطة مثلى من A_1 ، B_1 .

وحيث أن نقطة الاستخدام الفعلى ف (A_1 ، B_1) تزيد عن نقطة م / ، وأن هناك فاقد في المادة الخام أ قدره ($A_1 - A_2$) وهو يعادل ف م / ، ولا يوجد فاقد في المادة الخام ب ، وبالتالي فلا انحراف في اختيار المدخلات . أما وفقاً لمفهوم (١) Mensah فقد احتسب انحراف الكفاية بين النقطتان ف ، م حيث تمثل م نفس نسب المزيج في المدخلات الفعلية ، ومن ثم يحتسب الفاقد بالقدر الواقع بين ف ، ف ١ من المادة الخام (أ) ، وبين ف ، م = م / م ، في المادة الخام (ب) وأن الفرق بين التكلفة عند النقطة م والتكلفة عند النقطة م / تمثل انحراف اختيار المدخلات . وينشأ هذا الانحراف حتى ولو اتفقت النقطتان القبلية والبعديّة كنتيجة للتخطيط السليم لدالة الانتاج .

لأن الاستخدام الزائد فى المادة (أ) سوف يتبعه مباشرة استخدام زائد فى المادة (ب) رغم أن الحقيقة قد لا توجد استخدام زائد فى أحد عناصر المدخلات .

ونظرا لتلك الاخطاء فى مفهوم **Mensah** فيجب أن نعيد حسابات الانحرافات بحيث نتجنب تلك الانحرافات فى النحو التالى :

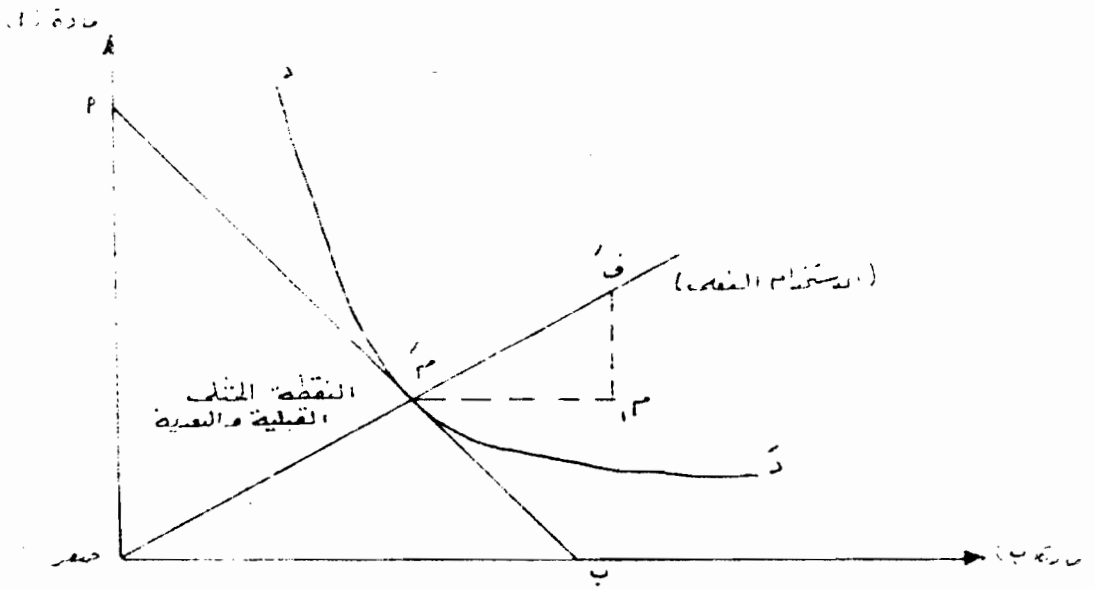
١ - يجب تعديل الاستخدام الفعلى (ف) بالفاقد أى لثنقية الاستخدام الفعلى من الفاقد غير العادى فقط ، على أساس من مشاركتها عند الاستخدام مع النقطة المثلى القبلىة وتعد عنها كميات معيارية مشتقة من نسب المزج المعيارية .

٢ - أن هذا التعديل سوف يقتصر فى المثال السابق على الفاقد فى المادة الخام (أ) لكى تصل بالاستخدام الفعلى الى نقطة تقع على المنحنى د / د' تمثل الكميات من خلطة المدخلات المعيارية ، والاستخدام المعيارى عند النقطة المثلى القبلىة .

٣ - ان الاستخدام المعيارى عند النقطة المثلى القبلىة يجب أن يقارن بالاستخدام المعيارى عند النقطة المثلى البعدية لكى يستنتج انحراف اختيار نلظ المدخلات .

ويتضح من هذه الخطوات أنها قد تجنب شرط مفهوم **Mensah** بضرورة أن تقع نقطة الاستخدام المعيارى على نفس الخط المستقيم الواصل من نقطة الاصل الى نقطة الاستخدام الفعلى ، ويصبح المفهوم المتطور صالح للاستخدام

مع تجنب شرط Mensah لذلك ينبغي أن يعدل الخط المستقيم النازل من نقطة الاصل ليمر بالنقطة م / بدلا من النقطة م وليتوقف عند النقطة ف- التي تمثل الاستخدام الفعلى المعدل بعد استبعاد الفاقد غير العادي . كما هو مبين بالشكل التالى رقم (٤) .



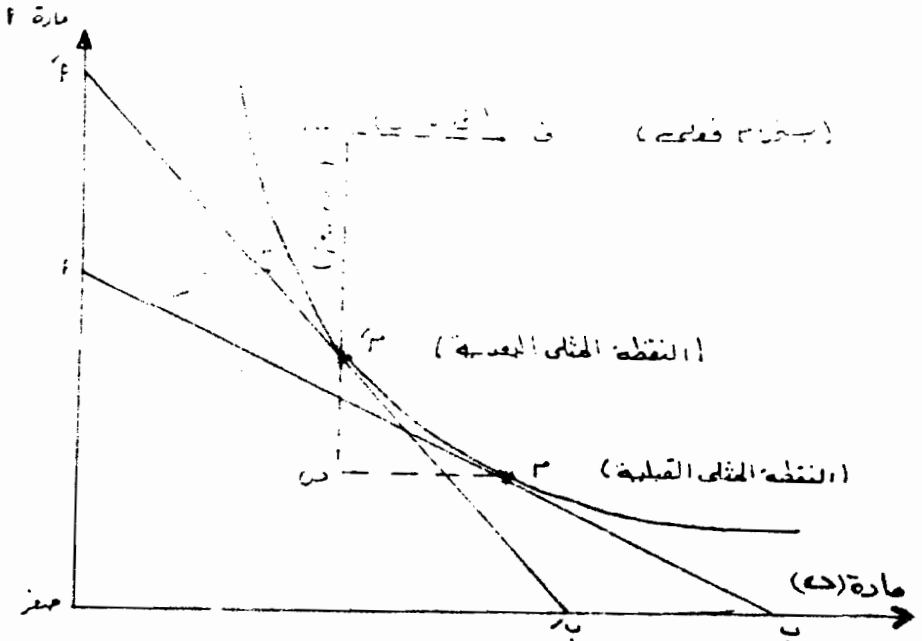
شكل رقم (٤)
(تحليل الانحرافات بعد التعديّل)

ويتضح من هذا الشكل مايلى :

- ١ - ان الانحراف الكلى يتضمن الفاقد فى (أ) بالقدر الذى يقع بين ف- ، م١، والفاقد فى (ب) بالقدر الذى يقع بين م١، م / (ان وجد) ، لايبين الانحراف فى اختيــر خلطة المدخلات .

٢ - يفترض هذا الشكل أن أسعار المدخلات قد حددت مقدما بطريقة صحيحة مما يحول دون حدوث انحراف في اختيار خطة المدخلات .

ولا شك أن الافتراض الأخير ليس صحيحا على إطلاقه ، مما يقتضى ضرورة ادخال هذا العنصر في الحساب حتى يمكن تحليل الانحراف الكلى بشكل سليم وذلك يقدم مزيد من التنقيح خاصة في حالة تغير الأسعار ، كما هو مبين بالشكل رقم (٥) .



شكل رقم (٥)

(تحليل انحرافات تكاليف الكفاية الفنية واختيار المدخلات)

ويوضح من الشكل السابق ما يلي ، بافتراض أن هدف المنشأة هو تخفيض تكاليف مستوى معين من المخرجات .

١ - ان المنحنى د د / يمثل كافة الخلطات الفنييصة للمدخلات والتي صممت بكفاءة تامة ، لانتاج مستوى مخرجات معين . وأن الخط أ ب يمثل دالة الهدف عندما حددت أسعار المدخلات ، وأنها تغيرت الى المستوى أ / ب / عندما ارتفعت أسعار المدخلات . ومن ثم تغيرت النقطة المثلى من (م) القبلية الى (م /) البعدية ، وأصبحت نقطة الاستخدام الفعلى (ف) لاتقع على امتداد الخط الواصل من نقطة الاصل عبر نقطة الاستخدام الامثل (م /) . وبالتالي فلا تتفق معها فى نسبة المزيج .

٢ - ان الفاقد فى الاستخدام هو ناتج مقارنة النقطة ف بالنقطة م / ، وهو محصلة الفاقد فى المادتين أ ، ب والذي ليس من الضرورى أن يكونا بنسبة واحدة . حيث الفاقد فى المادة (أ) هو س م / وحدة ، والفاقد فى المادة (ب) هو ف س وحدة .

٣ - ان تحديد انحراف الكفاية الفنية ينشأ نتيجة الاختيار الخاطيء لمدخلات أ ، ب ، حيث اختلفت الخلطة المثلى تبعاً لتغير الأسعار من النقطة م الى م / ، ومن ثم تعبّر م / ص عن الانحراف فى اختيار المدخلات لكل من المادتين أ ، ب على التوالي . ويعبر عن صافى انحراف اختيار المدخلات بالمعادلة (م / ص - م ص) . ونظراً لأن م / تقع أعلى من خط دالة التكلفة أ ب فهى أكثر تكلفة من النقطة م ويعتبر الانحراف بينهما بمثابة انحراف فى غير صالح المنشأة .

ونظرا لأن مفهوم **Mensah** قد اعتمد عند تحديد النقطة المثلى من نقطة الاستخدام الفعلى ، فربما يؤدي ذلك الى عدم تناسب الفاقد بين مفردتى المدخلات ، ومن ثم فاحتساب الانحرافات لن تقدم معلومات مفيدة لادارة المنشأة وهذا ما تم تلافيه فى المفهوم المنقح المبين فى الشكل رقم (٥) حيث أن الاستخدام الفعلى والنقطة المثلى ثم اشتقاق كل منهما بشكل مستقل عن الآخر مما يوفر معلومات أدق وتقدير أصح للفاقد عند اعداد التقارير الرقابية ، حتى يمكن اخضاع الفاقد للرقابة من قبل ادارة المنشأة ، وهو ما يتفق ونتائج الفحص الفعلى للتأكد من صحة احتساب الفاقد فى المدخلات .

وامتدادا للتحليل السابق فان أى نقطة تقع داخل المثلث (ف س م /) ، تعتبر داخل النطاق الخاضع للرقابة وفى حدود الفاقد العادى ، أما أى نقطة تقع خارج هذا النطاق تعتبر خارج النطاق الخاضع للرقابة ، مما يتطلب اجراء المزيد من البحوث لاحكام الرقابة ولادخال تلك النقاط داخل نطاق المنطقة الممكن التحكم فيها (١) .

وغنى عن القول أن رسم دالة الانتاج بطريقة صحيحة سوف تؤدي الى تحليلات واستنتاجات سليمة ، فاذا تمت صياغة دالة الانتاج كـ $ك/ك$ بطريقة سليمة ، ترتب على ذلك تحديد خاطئ للنقطة المثلى القبلية التى تحدد الحد الأدنى اللازم

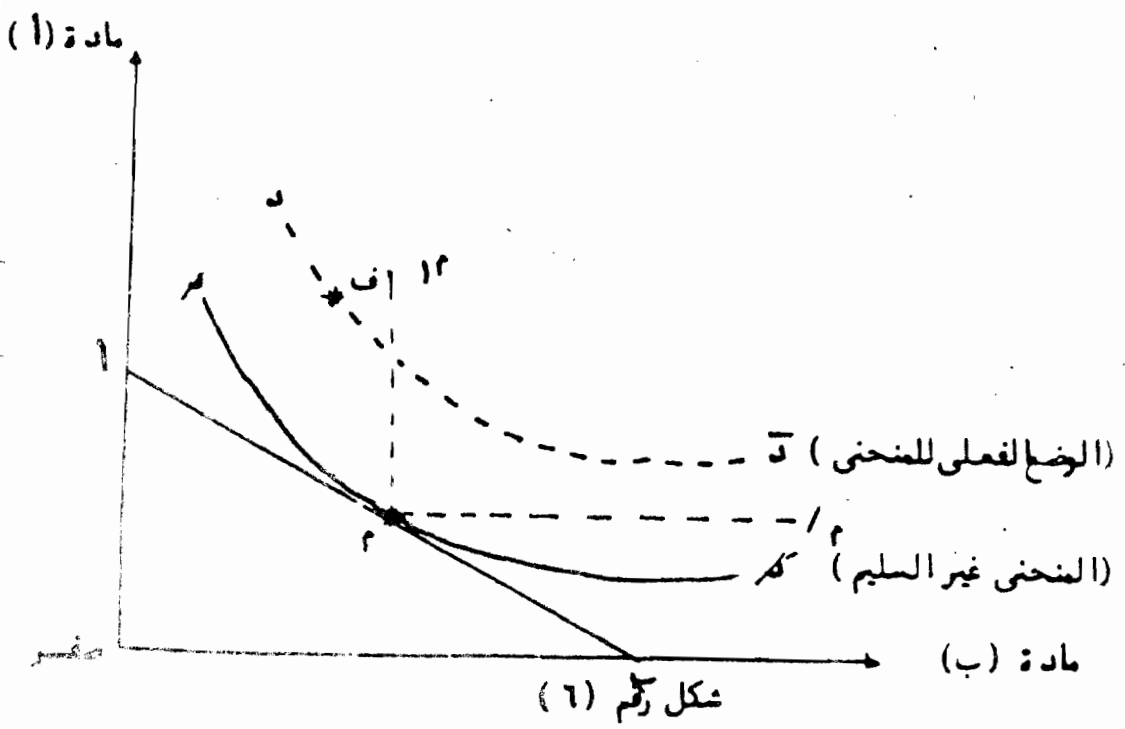
(١) للمزيد فى تحليل الانحرافات يرجع الى :

- David Marcinko, Enrico Petri, op. cit . , PP. 493-494.

لاحتياجات المدخلات الذي يحقق مستوى معين من المخرجات . مما يؤدي الى تحليل خاطئ لانحرافات التكاليف ونتائج غير سليمة .

(١)

وقد أضاف الكاتب السابق ، أنه ينبغي تصحيحا لهذا الوضع الخاطئ أن يعاد رسم دالة الانتاج بطريقة صحيحة كما هو مبين في الشكل رقم (٦) حيث يبرز المنحنى د ك دالة الانتاج الصحيحة . وتمثل النقطة (م) خلطة المدخلات غير الصحيحة لأنها تقع على المنحنى د د / . وحتى ولو لم يكن هناك فاقد في المدخلات فان نقطة الاستخدام الفعلي (ف) ستقع على المنحنى د د / ، وستضح انحرافات الكفاية الفنية لذلك ينبغي تصحيح الخطأ في منحنى دالة الانتاج حتى يكون تحليل الانحرافات أداة مفيدة لاحكام الرقابة على التكاليف



(١) Ibid. P.495.

خلاصة ونتائج البحث

تناول البحث موضوع تطوير المفاهيم التقليدية للمستحدثة المتعارف عليها لتحليل انحرافات تكاليف المزيج والعائد بغية احكام الرقابة عليها ، وذلك من خلال مبحثين .

وعرض الباحث في المبحث الأول لدراسة تحليلية انتقادية للمفاهيم المتعارف عليها سواء كانت تقليدية أو مستحدثة والتي تناولت تحليل انحرافات التكاليف . وتوصل الى أنها لاتقدم القدر الوافي من المعلومات التي تحتاج ادارة المنشآت . وذلك من خلال التأمل في الفكر المحاسبي خلال فترة ما قبل الثمانينات . وعرض لأوجه القصور التي شابت هذا الفكر خلال هذه الفترات .

وفي المبحث الثاني عرض الباحث للمفهوم المتطور المقترح لتحليل انحرافات التكاليف الى انحرافين للكمية هما انحراف الكفاية الفنية وانحراف اختيار خلطة المدخلات ، فضلا عن انحراف السعر ، مع تصميم فكر الثمانينات ودراسة أثر عوامل عدم الكفاية الفنية على الانتاج ، والتأكد على فكرة أن الفقد التناسبي بين مدخلات عوامل الانتاج فكر غير سليم . فضلا عن ابراز أن التغيير في المستوى العام للأسعار يؤثر في اختيار الخلطة المثلى للمدخلات مما يوجد الاختلافات بين الخلطة المثلى والخلطة المعيارية في الاجل القصير .

وقد توصل الباحث الى عدم صحة الفروض التي بنى عليها
Mensah مفهومه المستحدث ، وتوصل الى النتائج

التالية :

١ - ان دالة الانتاج غير الخطية تعنى انها فى كل مرحلة من مراحلها تقدم مستوى معين للمخرجات يختلف باختلاف حجم المدخلات ، مما يقتضى ضرورة تنقيح دالة الانتاج لتعبير عن مرحلة معيَّنة واحدة تظهر حجم المخرجات المطلوب ، وبدائل خلطات المدخلات التى تحقق هذا الهدف .

٢ - انه فى ظل ظروف عدم التاكيد يصعب اعداد خلطة مدخلات سليمة طالما ان اسعار المدخلات فى حالة تغيّر ومسن ثم يجب ابراز الانحراف فى اختيار خلطة المدخلات الناتج عن التغيّر فى اسعارها .

٣ - اذا كان الاختلاف فى الخلطة الفعلية عن المعيارية سببه وجود فاقد فى الاستخدام ، فليس من الضرورة أن يكون الفقد تناسبى بين مختلف عناصر المدخلات رغم امكانية الاحلال بينهم بنسب غير ثابتة ، لذلك يوصى الباحث بتعديل المدخلات الفعلية بمعدلات الكفاءة الفنية بحيث يجنب الفاقد غير العادى عن المدخلات الفعلية .

٤ - انه ليس من الضرورى أن تقع النقطة الممثلة للاستخدام المعيارى على الخط الواصل من نقطة الأصل الى نقطة ممثلة للاستخدام الفعلى، طالما افترضنا عدم اتفاق نسب المزج المعيارية مع الفعلية ، وهو فرض أكثر منطقية من فرض Mensah

٥ - ان احكام الرقابة الفعالة على التكاليف ، تقتضى تحديد المنطقة التى تتضمن كل العناصر التى يمكن التحكم فيها ، وما يقع خارجها يخرج عن نطاق الممكن التحكم فيه .

مراجع البحث

١ - المراجع العربية

١ - الكتب :

- د. عباس مهدي شيرازي ، " أصول محاسبة التكاليف " ،
المطبعة الفنية ، ١٩٨١ .
- د. عبد الحى مرعى ، " محاسبة التكاليف لأغراض
التخطيط والرقابة " ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٠ .
- د. محمد توفيق بليغ ، " التكاليف المعيارية لأغراض
قياس وضبط التكاليف الفعلية " ، مكتبة الشباب ، ١٩٧٣ .
- د. منير سالم ، د. ابراهيم السباعي ، " التكاليف
المحددة مقدما " ، دار الهنا للطباعة ، ١٩٧٥ .

٢ - الدوريات :

- د. مكرم عبد المسيح باسيلي ، " رؤية ادارية لتحليل
انحرافات تكاليف المواد المباشرة لأغراض الرقابة " ، المجلة
المصرية للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ،
المجلد الرابع ، العدد الاول ، ١٩٨٠ .

ب - المراجع الاجنبية

1. Books:

- Batty , J. , " Standard Costing " , 4 th ed.,
Macdonald & Evans Ltd. London, 1975.

- Benston ,G.J.," Contemporary Cost Accounting
and Control " , 2nd ed., CBT Publishing Co., Inc.1977.

- Crowingshield G.R., Gorman , K.A , " Cost
Accounting Principles and Managerial Applications 3 rd
ed.,Houghton Mifflin Co., Boston , 1974.

- Horngren , C.T., " Cost Accounting : A Manag-
erial Emphasis " , 5 th ed. , Prentice Hall International
Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1982.

2. Periodicals :

- Hasseldine, C.R., " Mix and Yield Variancees"
The Accounting Review , XL tt, No. 3, July, 1967.

- Marcinko, D., Petri, E., " Use of the Production Function in Calculation of Standard Cost Variances, An Extension ", The Accounting Review , Vol. LIX, No.3, July , 1984.

- Mensah , Y. M., " A Dynamic Approach to the Evaluation of Input - Variable Cost Center Performance ", The Accounting Review , Vol. LVII, No.4, October, 1982.

- Wolk , H. L., Hillman , A.D., " Materials Mix and Yield Variances , A Suggested Improvement " , as cited by Benston , G.J., Op. cit.
